الفصل الثالث

صنع القرار والسياسة التعليمية

من المؤكد أن عملية صنع القرارات التعليمية أيا كان نوعها أو مستوياتها، لا تخرج عن إطار السياسة التعليمية، لذلك تعد السياسة التعليمية المنطلق الأول أو البيئة الأولية لصنع القرار، فعن طريقها يتم طرح البدائل وفحصها ومن ثم الاختيار، كذلك فالسياسة التعليمية تحدد مسار صناعة القرار واتجاهه، فهي بذلك تحكم توجهه ومداه حتى لا تكون القرارات تدور في فلك آخر منفصل عن السياسة التعليمية، لأن صنع القرار التربوي يعبر عن مضمون السياسة التعليمية[١].

إضافة لما سبق فإن صنع القرار في السياسة التعليمية يرتبط بالإصلاح التعليمي، كذلك يكون هناك وعي بأهداف الإصلاح والتطوير[٢]، وهذا يحتم أن يكون القرار مرتبطا ارتباطا وثيقا بالسياسة التعليمية، وفي ذلك تتضح علاقة السياسة التعليمية بصنع القرار من خلال الآتي:

---

(١) أحمد محمد غانم (١٩٩٨) " دراسة تحليلية للقرار الوزاري في قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر في العامين ١٩٨٧، ١٩٨٨، في ضوء تصنيف مقترح " **التربية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مجلد ١ عدد١، ص ١.

(٢) سهير عبد اللطيف أبو العلا (٢٠٠٣) " عملية صنع واتخاذ القرار التربوي في الإدارة المدرسية "**مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، مجلد ١٩، عدد ١، ص ٥٣٧.

١- أن السياسة التعليمية تساعد على توضيح وترجمة الأهداف التربوية حتى يسهل بعد ذلك تطبيقها.

٢- تساعد السياسة التعليمية في وضع التصورات العامة حول برامج العمل وبذلك فهي تقدم مؤشرات ودلائل يسهل عن طريقها وضع القرار.

٣- أن الفصل بين مهمة وضع السياسة التعليمية وصنع القرار مصطنعة، لأن البيانات والمعلومات الخاصة بالسياسة التعليمية تتداخل مع بيانات ومعلومات صنع القرارات التعليمية[١].

مراحل صنع السياسة التعليمية:

تمر سياسة التعليم بمراحل متتالية، تمهد كل مرحلة لما يليها منطلقة من سابقتها؛ لأن هذا التسلسل المنطقي من أهم مقوماتها وضمان نجاحها من الناحية النظرية على أقل تقدير، فقد يكون الجانب النظري مرسوما رسما صحيحا ومعدا بطريقة متكاملة، ولكن الجانب الإجرائي - ولأي سبب كان - يحدث به نوع من الخلل فيؤثر على تنفيذها، أو قد لا تكون الظروف والآليات مناسبة لتنفيذها.

وبما أن العمل التربوي يقوم على مراحل، وينبغي أن يتم بصورة منظمة، لذلك يمر بالمراحل الآتية[٢]:

---

(١) شاكر محمد فتحي "إدارة المنظمات التعليمية" "**مرجع سابق**" ص ١٧٧.

(٢) عبد الله عبد الدايم (١٩٩١) " السياسات التربوية العربية والاستراتيجيات التربوية العربية " **المجلة العربية للتربية**، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص ٤٥ - ٤٦.

١- مرحلة رسم الغايات الكبرى والمقاصد النهائية للتربية في بلد من البلدان.

٢- مرحلة وضع الأهداف المحددة والمهمات التي تؤدي إلى تحقيق تلك الغايات.

٣- مرحلة ترجمة تلك الأهداف المحددة إلى مرام أكثر تحديدا.

٤- رسم وسائل التنفيذ المؤدية إلى بلوغ تلك المرامي المحددة.

٥- ترجمة وسائل التنفيذ هذه إلى عمل فعلي عن طريق العمل الإداري اليومي.

وبصورة عامة تمر عملية صنع السياسة التعليمية بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: صناعة وصياغة السياسة التعليمية:

المرحلة الأولى من صنع السياسة التعليمية هي مرحلة التقصي وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالواقع التعليمي والتربوي، فهي تقوم على استقراء الواقع وتحليله ومعرفة جوانب القوة والضعف، وأهم المشكلات العالقة، منطلقة من فلسفة وأهداف المجتمع في فهمها وصياغتها لأنها جزء من سياسة الدولة والمجتمع، فسياسة التعليم هي جملة الموجهات العامة التي تحكم حركة المجتمع في قطاع التعليم[١]، ومنه تستمد خصائصها وتوجهاتها لأنها تعد تعبيرا صادقا عنه.

(١) سعيد إسماعيل علي (١٩٩٢) " تأملات في سياسة التعليم في مصر" **دراسات تربوية**، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، مجلد ٧، جزء ٤٦، ص ٤٣.

كذلك تختلف صناعة السياسة التعليمية باختلاف الأنظمة السياسية وطبيعتها، لأنها أولا وأخيرا هي من يقرها، ومع ذلك يجب أن يراعى عند صنع السياسة التعليمية[1] ما يأتي:

١- التأكد من أن الأهداف التربوية تتفق مع الأهداف النهائية العليا للمجتمع.

٢- استخلاص الأهداف التربوية واقعيا من بين تلك الأهداف العليا المقررة بالاجتهاد السياسي العام.

٣- تنسيق الأهداف التربوية مع أهداف قطاعات العمل الوطني الأخرى.

٤- تشتمل الأهداف على نواحٍ روحية وفلسفية وثقافية.

٥- تعبر عن آراء المجتمع الاجتماعية والاقتصادية.

٦- تحدد النواحي التربوية التي تحدد الخطوط العريضة التي يسعى النظام إلى تحقيقها.

٧- ترتيب الأهداف حسب الأولوية.

على أن هذه المرحلة يتوقف نجاحها على واقعيتها، وتوافر المعلومات والمعطيات التي تعكس الواقع الفعلي للوضع التعليمي

---

(١) إدجار فور وآخرون (١٩٧٩) **تعلم لتكون**، ترجمة حسن جميل طه ويوسف عبدالمعطي، الكويت، مكتبة الفلاح، ص ١٠٩.

القائم وما يراد تحقيقه مستقبلا، ويرتبط في ذلك وجود الأبحاث والدراسات العلمية الجادة والرصينة، التي تشكل مرجعية معرفية ومعلوماتية، وفي هذا الصدد يعزو بعض المهتمين في التربية فشل السياسة التعليمية والخطط إلى عدم القيام بتحليل الاحتياجات والاستفادة من المعلومات بشكل جيد[١].

وبما أن السياسة التعليمية تأتي بعد مرحلة الأهداف وبناء على المعلومات المستقاة من الواقع، فإن ذلك يحتاج إلى صانعين للسياسة التعليمية على درجة كبيرة من الكفاية، علما بأن الذين يصوغون المبادئ المعبرة عن سياسة التعليم هم العلماء والمربون والمعنيون مباشرة بأمور التعليم[٢]، لذلك نجد أن بعض الدول تهتم في إعداد المخططين وصانعي السياسات وتمدهم بالخبرات والكفايات اللازمة، حتى يكونوا مؤهلين للقيام بهذا العمل الذي - حتما - تقوم عليه أعمال أخرى، على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالإعداد عن طريق معاهد وكليات خاصة في هذا المجال[٣].

---

(١) نول ماجين (١٩٩٧) ربط البحث بصناعة السياسة التربوية - الجزء الأول، **مجلة التربية**، وزارة التربية، الكويت، العدد ٢٢، ص ١٠٢.

(٢) محمود قمبر (١٩٩٥) أهداف التربية العربية - دراسة تحليلية نقدية مقارنة، الجزء الأول، **مستقبل التربية العربية**، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية، مجلد ١، عدد ٤، ص ١٤٦.

(٣) سيف الإسلام علي مطر (١٩٨٩) " ربط البحث التربوي بصنع السياسة التعليمية - دراسة تحليلية لبعض الأدوار والممارسات " **دراسات تربوية**، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، مجلد ٤، جزء ٢٠ ص ٢٤٧.

كذلك يجب التأكيد على أن هناك فَرْقاً بين المعلومات وصناعة السياسة التعليمية، فعملية صناعة السياسة لا تنطوي فقط على المعلومات التي يوافرها الباحث، وإنما على تلك التي يوافرها صانع السياسة أيضا، وبذلك فتقديم المعلومات يقوم على استخلاص القيمة من المعلومات التي قدمها البحث وتنظيم القرار الخاص بصنع السياسة نفسه(١).

المرحلة الثانية: مرحلة اتخاذ القرار:

في هذه المرحلة يتم الانتقال من السياسة التعليمية في إطارها النظري وغاياتها وأهدافها، إلى الجانب والمفهوم الإجرائي لها، وذلك بعد أن أعطت الأهداف المنفذين حرية اتخاذ القرار، وهنا يكون القرار جاهزا للتنفيذ بعد أن تم إعداده بصورة متكاملة، من حيث اختيار الاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج المتعلقة بالتنفيذ وكيفية الرقابة والتمويل مع تحديد الجهات المسؤولة والأفراد القائمين على العمل(٢)، ويجب أن يكون متخذ القرار لديه القدرات الشخصية التي تساعده في ذلك كالقدرة على التخطيط والتصور المستقبلي وأن يكون ملما بالبيئة المحلية(٣).

---

(١) نول ماجين (١٩٩٧) ربط البحث بصناعة السياسة التربوية - الجزء الثاني، **مجلة التربية**، وزارة التربية، الكويت، العدد ٢٣، ص ١٠٢.

(٢) علي بن محمد المنصوري (١٩٩٣) " دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي " **دراسات تربوية** القاهرة،، رابطة التربية الحديثة، مجلد ٨، جزء ١٩، ص ١٥٤.

(3) Philip G . Altbach , Robert F . Arnove and Gail P . Kelly (1996) **Comparative Education** , Macmillan Publishing Co , New York , p 109 .

وعملية اتخاذ القرار تمر بخطوات عدة منها[١]:

١- التعرف على المشكلة وتحديدها.

٢- جمع المعلومات وترتيبها.

٣- تحديد البدائل المتاحة وتقويمها واختيار أفضلها.

٤- اتخاذ القرار.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ:

هذه المرحلة تعني بداية تنفيذ وانطلاقة السياسة التعليمية، بعد مرورها في مرحلتين أساسيتين، حيث تحول كل الإجراءات والتصورات إلى جوانب تطبيقية عملية في الواقع التعليمي بعد صدور القرار من الجهات العليا، ثم يأتي دور العاملين في القطاع التربوي من مديرين ومراقبين ورؤساء أقسام وهيئات تعليمية، الذين يتوجب لتحقيق النجاح تدريبهم وإطلاعهم على السياسة التعليمية وتوضيحها لهم بشكل كبير ومفصل، حتى لا يكون هناك لبس أو غموض.

ويجب أن يكونوا على وعي مسبق بالسياسة التعليمية الجديدة، وبالقرارات المتخذة حتى يتوافر ضمان الفهم السليم والاقتناع الراشد، وبما يرسم من سياسات وما يتخذ من قرارات[٢]، ولا يغيب عن الذهن أن اتخاذ القرارات في مجال

(١) سعيد إسماعيل علي "التعليم رؤية سياسية" "**مرجع سابق**" ص ٢٩.

(٢) سعيد إسماعيل علي " السياسة التعليمية للنظام التربوي" "**مرجع سابق**" ص ١١.

الأعمال أو التعليم أو نظام الحكم يتطلب سعة الأفق والأخذ من كل فن وعلم بطرف[١].

وقد قسم ين (Yin)[٢] المراحل التي تمر بها صنع السياسة التعليمية إلى:

١ - المرحلة الأولى:

الاطلاع وتلقي المعلومات المتعلقة بالسياسة، وتبدأ عندما تظهر الفكرة للوجود، ومن ثم تنتقل الفكرة إلى الخبراء والمختصين وتدور حولها نقاشات تؤدي إلى استمرار مثل هذه الأفكار، الخاصة بالسياسة التعليمية.

٢ - المرحلة الثانية:

بعد المرحلة الأولى وبعد أن تترسخ الفكرة في الذهن يتم تلقي الدعم الخارجي، ووضع الخطط الخاصة بهذه السياسة ووضع إطار لها، وتقديم حلول جديدة وانتظار النتائج.

٣ - المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة يتم وضع الإطارات الفرعية بهذه السياسة والتي تتعلق بالميزانية والمصروفات والتي يمكن أن تسمى مرحلة التنفيذ.

---

(١) حافظ فرج أحمد (٢٠٠٣) **التربية وقضايا المجتمع** القاهرة، عالم الكتب، ص ٣٩.

(2) Bondi and M.H . Matthews (2000) **Education and Society** , Routlege , London , pp 152-154 .

في ضوء ما سبق من توضيح حول مراحل صنع السياسة التعليمية يمكن القول: بأن المراحل تتم وفق مفاهيم وخطوات عامة هي[1]:

١- مشكلة حادة أو تفكير في تطوير ملح في جانب معين أو موقف جديد يفرض نفسه.

٢- التعرف على الموقف الجديد وتحديده وتحليل عناصره.

٣- البحث عن الحلول وتحديد اتجاه معين مرغوب فيه (الاستراتيجية).

٤- اتخاذ القرار.

٥- النتائج والتقويم.

مؤسسات صنع السياسة التعليمية:

تختلف مؤسسات صنع السياسة التعليمية بين دولة وأخرى، حسب طبيعة الحكم والسلطات الموجودة، بالإضافة لمفاهيم الديمقراطية السائدة، ولكن مهما اختلفت الدول في تحديد مؤسسات صنع السياسة التعليمية فإنها تتفق في أن هناك مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية تدخل في عملية الصنع، على

(١) هادية محمد أبو كليلة (١٩٩٥) "قوى الضغط وصنع السياسة التعليمية - التحدي والاستجابة" **مجلة التربية**، جامعة الأزهر، العدد ٥١، ص ٢٨٧.

سبيل المثال في جمهورية مصر العربية مؤسسات صنع السياسة التعليمية هي[١]:

١ - المؤسسات الرسمية:

رئيس الجمهورية - مجلس الوزراء - وزارة التعليم - البرلمان - المجالس العليا - مراكز البحوث.

٢ - المؤسسات غير الرسمية:

نقابة المعلمين - جماعات المصالح - المجالس الشعبية - الجمعيات الأهلية.

في الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات التي تسهم في صنع السياسة التعليمية هي[٢]:

١- المؤسسات الرسمية:

البيت الأبيض - الكونجرس - الحكومة الفيدرالية - وزارة التعليم - وزير التعليم - مجلس الولايات - مجلس التعليم المحلي.

٢ - المؤسسات غير الرسمية:

نقابات المعلمين - اتحاد الطلاب - جمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية - هيئات فنية متخصصة - التنظيمات الصغيرة المحدودة.

---

(١) نهى حامد عبد الكريم (١٩٩٦) "عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية - دراسة مقارنة" رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات العربية ص ص ٧٦ - ٨٤.

(٢) نهى حامد عبد الكريم " **مرجع سابق** " ص ص ١١٥ - ١٣٠.

قد تختلف بعض أسماء المؤسسات سواء الرسمية أم غير الرسمية، ولكن الأهم جوهر عملية الصنع وآلياته وصياغته، فإذا كانت الدولة تقر وتعمل وفق مفهوم المشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية حتما ستزيد وتأخذ برأي قطاعات المجتمع الحكومية وغير الحكومية، والتي بدورها تختلف في عددها وقوتها من دولة إلى أخرى.

ولكن يجب التأكيد على أن المشاركة الرسمية مسألة لا يشوبها الغموض أو عدم التأكيد عليها، لأنها تقوم وتعمل وفق قوانين محددة، تكون من مهمتها صنع السياسة التعليمية كما تحدد حجم المشاركة، وإن كانت المشكلة أحيانا تدخل في إطار المؤسسات الرسمية كطغيان جهة على أخرى، أو عدم فاعلية جهة معينة، وإن كان يمكن تلاشي هذه الإشكالية في نوعية الاختيار وتحديد المسؤوليات سلفا، وعلى ذلك فوجود المؤسسات الرسمية في صنع السياسة التعليمية كان منذ اللحظة التي أصبح التعليم فيها جزءا من عمل الدولة.

ولكن الشيء المتجدد والمهم أيضا في عملية صنع السياسة التعليمية هو حجم وقوة مشاركة قطاعات المجتمع واتساع قاعدة المشاركة، وهذا بالتأكيد يزيد من قوة صناعة السياسة التعليمية، بل إن أغلب الأفكار والآراء التربوية تؤكد أهمية هذا الجانب سواء في عملية الصنع أم الإنفاق، وقد كان من نتائج مؤتمر التربية الذي عقد في (داكار) في السنغال عام ٢٠٠٠ أنه أكد على أهمية ودور

الجمعيات الأهلية في دعم قضايا التعليم، إضافة إلى ذلك ترى منظمة اليونسيف عبر برامج التعليم للجميع ضرورة إشراك أفراد المجتمع في قضايا التربية[١].

كذلك يجب التأكيد على أن المشاركة المجتمعية جزء من أهمية وعمل المجتمع، علما بأن التعليم في بداياته كان أهليا في معظم دول العالم، سواء في فلسفته وتوجهاته وإدارته وكذلك الإنفاق عليه، أيضا من حق المجتمع أن يشارك في صنع سياسته التعليمية ويقدم ما لديه، وإذا لم تكن المشاركة طوعا، فإن الواجب المجتمعي والإنساني ومصلحة المجتمع تحتم المشاركة، وبذلك يمكن القول بأنه انتهى العصر الذي كانت فيه القضايا التربوية تخص مؤسسات تربوية نظامية فقط[٢].

معايير تقويم السياسة التعليمية:

سبقت الإشارة إلى أن السياسة التعليمية عملية منظمة، تقوم على خطوات عدة ومتتالية وتتم وفق أسلوب علمي رصين أو هكذا يفترض أن تكون، فعندما تريد دولة ما أن تكون لديها سياسة تعليمية ذات فاعلية عالية، يجب أن تختار الأسلوب العلمي عند

---

(١) جيم إيرفين (٢٠٠٠) " تغيير في رؤية اليونسيف الاستراتيجية بشأن تطوير التعليم والمشاركات " ترجمة أسعد حليم، **مستقبليات**، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، مجلد ٣ عدد ٣، ص ٣٦٩.

(٢) محمد الأصمعي محروس (٢٠٠٥) **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية - من المفاهيم إلى التطبيقات**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص ٢٨.

وضعها وتنفيذها ومن ثم تقويمها، لأن رسم السياسة وشكل صياغتها والإعداد لها له تأثير في عملية التنفيذ ومن ثم نجاحها[١].

نطاق تقويم السياسات:

تحدد أماني قنديل نطاق السياسات بشكل عام بالمستويات أو النطاقات الآتية[٢]:

١ - نطاق التقويم:

يقصد به مجال أو دائرة التحليل، حيث توجد السياسة العامة، وهناك سياسات تتقاطع وتتداخل معها من حيث التكامل والتفاعل، ثم السياسة القومية أو ما يقصد به حركة المجتمع، وفي مجال السياسة التعليمية لا يمكن تجاهل أو إغفال السياسات الأخرى كالسياسة الصحية أو سياسة العمل... إلخ، لأنها حتما تؤثر وتتأثر بالسياسة التعليمية.

٢ - مستويات تقويم السياسات:

أ - تقويم مستوى صنع السياسة التعليمية:

- من الذي يحدد أهداف السياسات ؟
- من هم صانعو هذه السياسات ؟

---

(١) محمود موسى البكري (١٩٩٣) "السياسة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة" **دراسات تربوية**، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، مجلد ٩، جزء ٥٩، ص ٢٢٤.

(٢) أماني قنديل (١٩٨٨) **منهجية تقويم السياسة التعليمية**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ص ٤١٣ - ٤١٨.

- ما الوزن النسبي لهؤلاء الفاعلين ؟
- ما حدود تأثيراتهم الشخصية على توجهات كل سياسة وتنفيذها.

ب - *تقويم مستوى تنفيذ السياسات العامة:*

يعد التنفيذ من المحاور المهمة في عملية التقويم، لأنه يمثل همزة الوصل بين صنع السياسة وبين آثارها، ويجب أن يكون متزامنا مع التقويم.

ج - *آثار السياسات:*

تأتي المؤثرات من مجالات التقويم من خلال المؤشرات الكمية والكيفية، ويقصد بالكمية المستفيدون وحجمهم ونوعيتهم وتطورهم، أما الكمية فيقصد بها مستوى كفاءة النظام التعليمي.

لذلك تجنبا للغموض أو لتحديد مسار وتقويم السياسة التعليمية، لا بد من وجود معايير واضحة يمكن من خلالها الحكم على السياسة التعليمية، من حيث فاعليتها وجودتها وأثرها في الواقع التعليمي وحل المشكلات أو تحقيق التطلعات التي وضعت من أجلها، من هذه المعايير التي تساعد في تقويم السياسة التعليمية[1]:

١ - الأساس القومي:

يجب أن تنبثق السياسة التعليمية من نظام اجتماعي له أبعاده القومية والثقافية والسياسية والاجتماعية والتربوية، وتعبر عنه

(١) أحمد إسماعيل حجي (٢٠٠٤) **تطوير التعليم في زمن التحديات - الأزمة وتطلعات المستقبل**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص ص ٦٧ - ٦٨.

وتطمح إلى تطويره مع الأخذ بالحسبان تكافؤ الفرص ولا تخضع لأي ضغوط خارجية.

٢ - الأساس المعلوماتي:

السياسة التعليمية لا تنطلق من فراغ أو خواء ولكنها تستند إلى شبكة من معلومات دقيقة وواقعية ومتوقعة، حول كل ما يحيط بالسياسة التعليمية من بيانات خاصة بالسكان والاقتصاد وطبيعة المجتمع والأموال وطريقة الإعلان عنها.

٣ - المشاركة الشعبية[١]:

تنطلق السياسة التعليمية من المجتمع وتعود إليه، لذلك يجب أن تكون هناك مشاركة شعبية كبيرة، عند صنعها، حيث تشمل كل قطاعات المجتمع الحكومية والأهلية، وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكل من له علاقة وثيقة بالتعليم، سواء العاملون في مجاله أم المستفيدون منه والمتلقون له، فالتعليم الصالح هو طريق المشاركة الاجتماعية والسياسية المسؤولة في حياة المجتمع[٢].

---

(١) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٣) **المأزق العربي قراءة في القضايا العربية المعاصرة**، الإمارات، ص ١٧١.

(٢) عمر التومي الشيباني (١٩٨٤) **التربية وتنمية الذات القومية**، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ص ٦٥.

تتأكد أهمية المشاركة الشعبية من حيث كونها حاجة وحقا من حقوق المجتمع، ويتم ذلك وفق ديمقراطية واضحة، ووجود التشريعات والمؤسسات التي تنهض بالمشاركة الشعبية، وكلما زادت رقعة المشاركة الشعبية وتنوعت كان ذلك أجدى وأفضل؛ حتى تمثل المجتمع بصورة كبيرة إن لم تكن متماثلة.

٤ - الدينامية الاجتماعية[١]:

بما أن السياسة التعليمية تنبع من نظام اجتماعي له خصائصه الثقافية، وظروفه الحاضرة وآماله المستقبلية؛ لذلك كان من الضروري أن تعكس السياسة التعليمية بوضوح العلاقة الدينامية بين التربية والمجتمع.

٥ - المرونة:

يجب ألا تتصف السياسة التعليمية بالجمود، وهذا عكس المرونة التي تتطلبها السياسة التعليمية، حيث تتوافق مع المتغيرات التي تحدث في الواقع الاجتماعي، وتراعي الإمكانات البشرية والمادية للمجتمع، مع الأخذ بأسلوب البدائل.

٦ - الأساس العلاجي للمشكلات:

لا بد أن تتضمن السياسة التعليمية طرقاً واضحة لعلاج المشكلات الأساسية التي تعترض حركة التعليم.

---

(١) محمد عزت عبد الموجود (١٩٨٨) **تقويم السياسة التعليمية**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ص ١٠١- ١٠٧.

٧ - المناخ المناسب:

حتى تنجح السياسة التعليمية يجب اختيار الأوان المناسب لها، وهذا يرتبط بصورة وجاهزية المناخ الذي ستبدأ به الجهات المعنية في تنفيذها؛ لأنه من الخطأ وضع سياسة تعليمية في ظروف ومناخ غير مناسبين، وقد تكون هذه الظروف مادية أو بشرية؛ لأن ذلك حتما سينعكس سلبا على نجاح السياسة التعليمية، وقد واجهت العديد من الدول مشكلة عدم ملاءمة الظروف، على سبيل المثال واجهت السياسة التعليمية في بلدان القارة الأفريقية بعض العقبات وذلك بسبب استخدامها معايير فرضها الاقتصاد العالمي المتقدم مما أثر على النظم التعليمية وجعل مستواها يتدنى[١].

٨ - المؤسسة[٢]:

يجب أن تقوم السياسة التعليمية على بناء ونظام مؤسسي متكامل، أي لا ينفرد شخص معين بصنع ووضع الفلسفة والأهداف والسياسة التعليمية، أيا كان موقعه، لأن العمل المؤسسي له ضوابطه وقدراته على الفهم والتفعيل بشكل أفضل.

---

(١) ماما ندوي (١٩٩٧) "العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم في أفريقيا ترجمة" **مستقبليات**، مجلد ٢٧، عدد ١، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ص ٩٢.

(٢) سعيد إسماعيل علي (١٩٩١) "أعمدة عشرة لسياسة التعليم" **دراسات تربوية**، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، مجلد ٦، جزء ٣٣، ص ١٥.

٩ - الشمولية[١]:

نظرا للترابط الوثيق بين أجزاء منظومة التعليم، يجب أن تتصف السياسة التعليمية بالشمولية؛ لأنها تعبر في الأساس عن مجموعة متنوعة من السياسات الفرعية المرتبطة بكل من مجالات العملية التعليمية، وبعلاقة النظام التعليمي بشكل كامل بالمجتمع، لذا يجب أن تمثل كل أطراف العملية التعليمية.

١٠ - الواقعية:

تعد الواقعية أحد ضمانات نجاح السياسة التعليمية والواقعية هنا قد تكون دقة ووضوح البيانات والمعلومات، أو من خلال توافق وغايات وأهداف السياسة التعليمية مع الإمكانات المتاحة، حتى لا يتم وضع سياسة منفصلة عن الواقع ومن ثم يصعب تنفيذها، ويؤدي هذا بالطبع لضياع الوقت والجهد والمال.

١١ - الاستمرارية:

عند وضع السياسة التعليمية يجب مراعاة صفة الاستمرارية وبذلك يلزم تواصل الجهود التي تسير في اتجاه أو اتجاهات عدة متساندة لتحقيق الأهداف المرجوة، كذلك ترابطها واستمراريتها بالسياسة التعليمية السابقة عليها واللاحقة بها، من أجل تأكيد الاستمرار وعدم الانفصال ومن ثم قد يكون التوقف.

---

(١) شاكر فتحي أحمد وهمام بدراوي زيدان "التربية المقارنة" "**مرجع سابق**" ص ٢٦٠.

١٢ - التوثيق:

يعد توثيق السياسة التعليمية من المعايير المهمة، وذلك لأنه يحدد مسار العمل ويجنبه العشوائية، كذلك تعد مرجعا ثابتا لا يتبدل أو يتغير بتغير الأشخاص مهما كانت مسمياتهم الوظيفية أو مكانتهم؛ لأنه من غير المنطقي السير دون وثيقة مكتوبة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة أو للتأكد من التقويم المستمر.

من الجوانب المهمة أيضا في الوثيقة، أنها أشبه بالعقد الذي اتفقت عليه قطاعات المجتمع، وتكون الوثيقة بين أيديهم لفهمها ومعرفة التغيرات المحيطة بها، مستفيدين من التغذية الراجعة التي تعود عليهم من المجتمع.